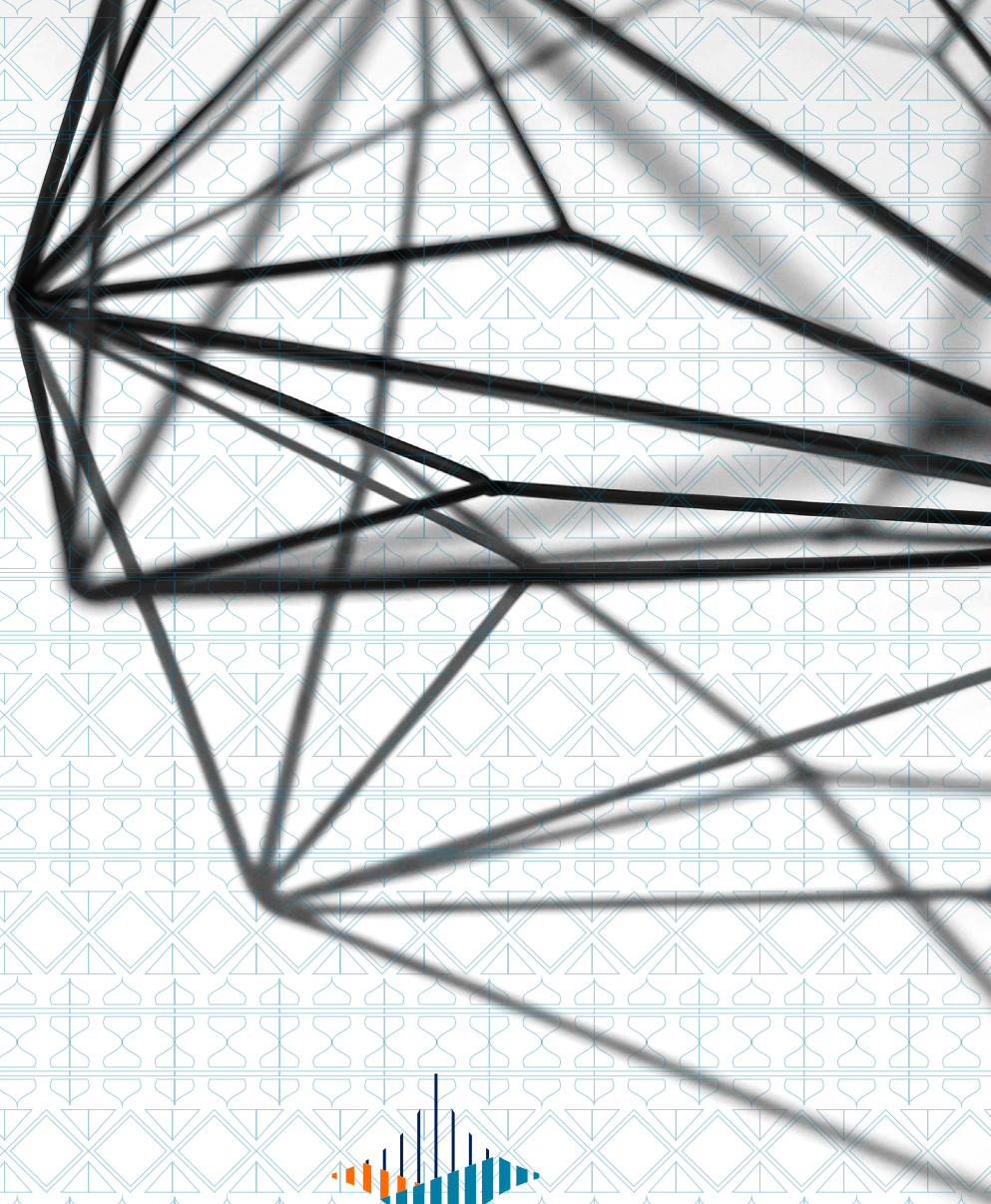

الجمعية الاقتصادية العمانية
Omani Economic Association

استعراض وقراءة في الميزانية العامة لسلطنة عُمان للسنة المالية ٢٠٢٢ والمستجدات الاقتصادية

إعداد: الجمعية الاقتصادية العُمانية
يناير ٢٠٢٢

إعداد

الدكتور / خالد العامري رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية

الفاضل/ محمود البلوشي عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية

المهندس / حمد الوهيبي عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية

الفاضل / أدهم الدغيشي عضو الجمعية الاقتصادية العمانية

كل الشكر للمشاركين في الجلسة الحوارية

المكرم الشيخ/ محمد بن عبدالله الحارثي

الشيخ د. عبدالملك الهنائي

الشيخ د. عبد العزيز الهنائي

د. محمد بن راشد الجهوري

الفاضل / توفيق اللواتي

الفاضل / طالب بن عمر البلوشي

الفاضل / زياد المعولي

المحتويات

٤ مقدمة (كلمة رئيس مجلس الإدارة)

٥ الملخص التنفيذي

١٠ تحليل الميزانية العامة لعام ٢٠٢٢ والمصروفات الاستثمارية

١٨ قوانين وقرارات عام ٢٠٢١

١٩ ملخص الجلسة النقاشية حول ميزانية عام ٢٠٢٢

٢٣ الخاتمة

٢٤ المراجع

مقدمة

كلمة رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العُمانية

إن الجمعية الاقتصادية العمانية تضطلع بمسؤوليتها في توضيح القضايا الاقتصادية للمجتمع والذي يعد من صميم أعمال الجمعية في إثراء الوعي الاقتصادي مجتمعياً ومساندة الحكومة الرشيدة في إبداء الرأي والمشورة في الشأن الاقتصادي وكل ما من شأنه رفعة هذا الوطن العزيز تحت ظل قيادة مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ إذ تضع الجمعية الاقتصادية بين أيديكم تقريرها «استعراض وقراءة في الميزانية العامة لسلطنة عمان للسنة المالية ٢٠٢٢ والمستجدات الاقتصادية»، يتضمن التقرير الملخص التنفيذي، وتحليل الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى الاقتصاد الكلي، والمخاطر والتحديات والفرص، ويأتي إصدار هذا التقرير ضمن مسؤوليات الجمعية الاقتصادية

العمانية لتعزيز المعرفة الاقتصادية مجتمعياً وتوضيح اتجاهات بوصلة الاقتصاد الوطني خلال الخطة الخمسية العاشرة "٢٠٢١ -٢٠٢٥" واستشراف الآفاق الاقتصادية في رؤية عمان ٢٠٤٠ التي دخلت حيز التنفيذ بدءاً من العام المنصرم. حفظ الله عُمان عزيزة مجيدة في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ ونسأل الله العلي القدير أن يكتب لبلادنا عُمان الازدهار والتقدم والرفاه الاجتماعي وتحقيق ما تصبو إليه السلطنة في خطتها الخمسية العاشرة "٢٠٢١ـ ٢٠٢٥" ورؤية عمان ٢٠٤٠ بفضل التوجيهات السامية لعاهل البلاد المفدى ـ أبقاه الله ـ

الدكتور / خالد بن سعيد العامري
رئيس الجمعية الاقتصادية العُمانية

الملخص التنفيذي

تعتبر الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢م السنة الثانية للخطة الخمسية العاشرة واستهلالا لخطة تنفيذ رؤية سلطنة عُمان ٢٠٤٠، والتي تعتبر استكمالا وتجديد للتنمية الشاملة التي بدأت في عام ١٩٧٠م. وتقدر قيمة الانفاق في عام ٢٠٢٢ بـ ١٢,١٣ مليار ريال عُماني مقارنة بميزانية عام ٢٠٢١م والمقدرة بـ ١٠,٨٨ مليار ريال عُماني بزيادة ١١% ، بينما الفعلي مقدرة أن تصل ١٢,١٦٧ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢١، أي أن ميزانية عام ٢٠٢٢ أقل بنسبة ٠,٣% عن عام ٢٠٢١ الفعلي. وتقدر الإيرادات في عام ٢٠٢٢ بـ ١٠,٥٨ مليار ريال عُماني مقارنة بميزانية عام ٢٠٢١م بـ ٨,٦٤ مليار ريال عُماني بزيادة ٢٢%، بينما الإيرادات الفعلية لعام ٢٠٢١ بلغت ١٠,٩٤٤ مليار ريال عُماني وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط واستحداث ضرائب جديدة ورفع رسوم بعض الخدمات ورفع الدعم عن كثير من الخدمات.

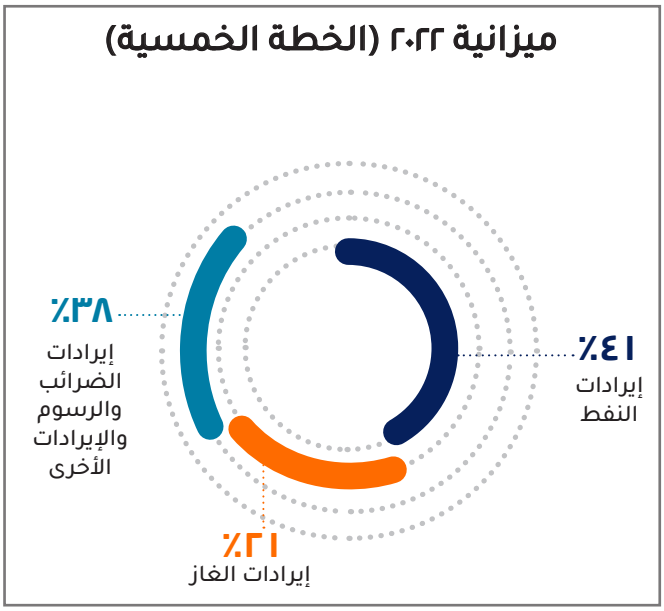

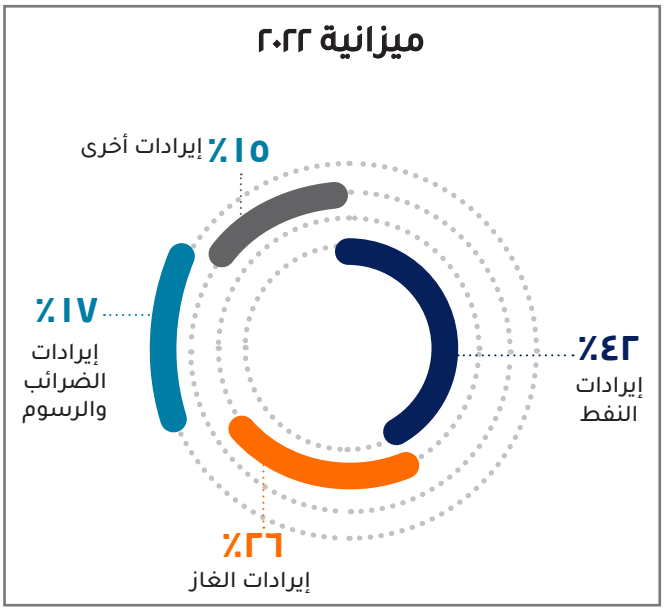

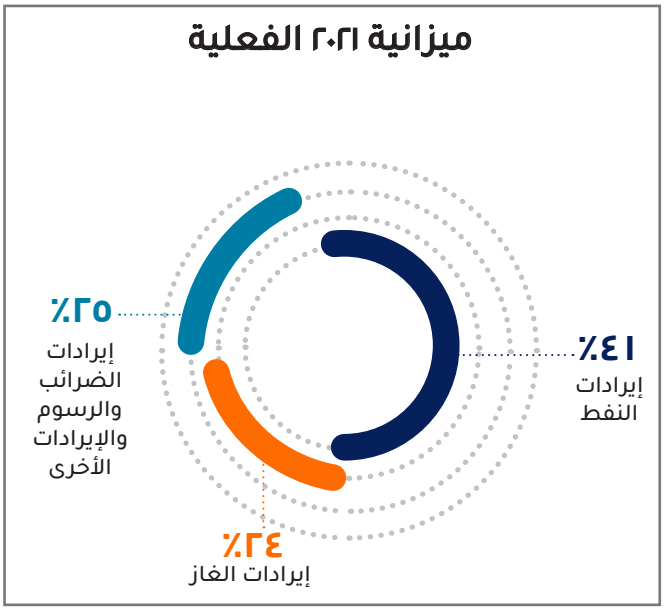

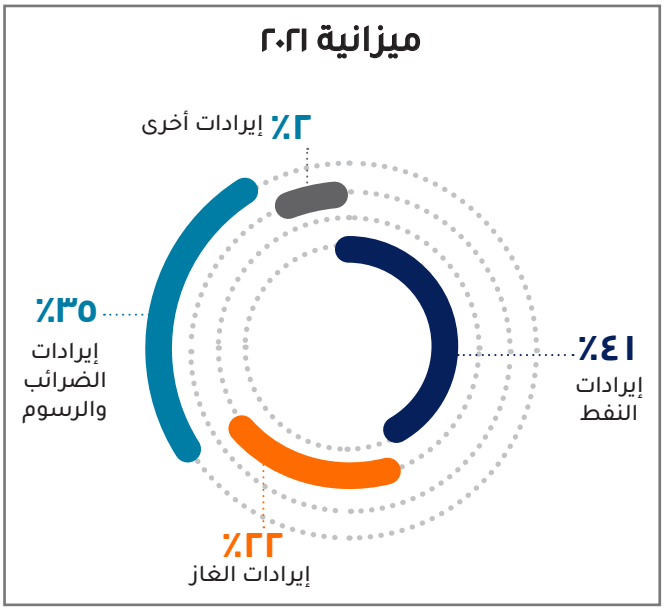

الايرادات والمصروفات والعجز

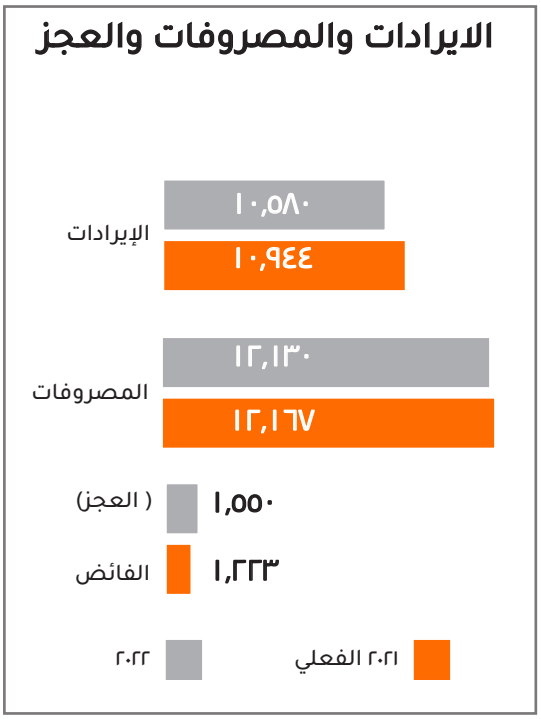

المصروفات التقديرية لعام ٢٠٢٢

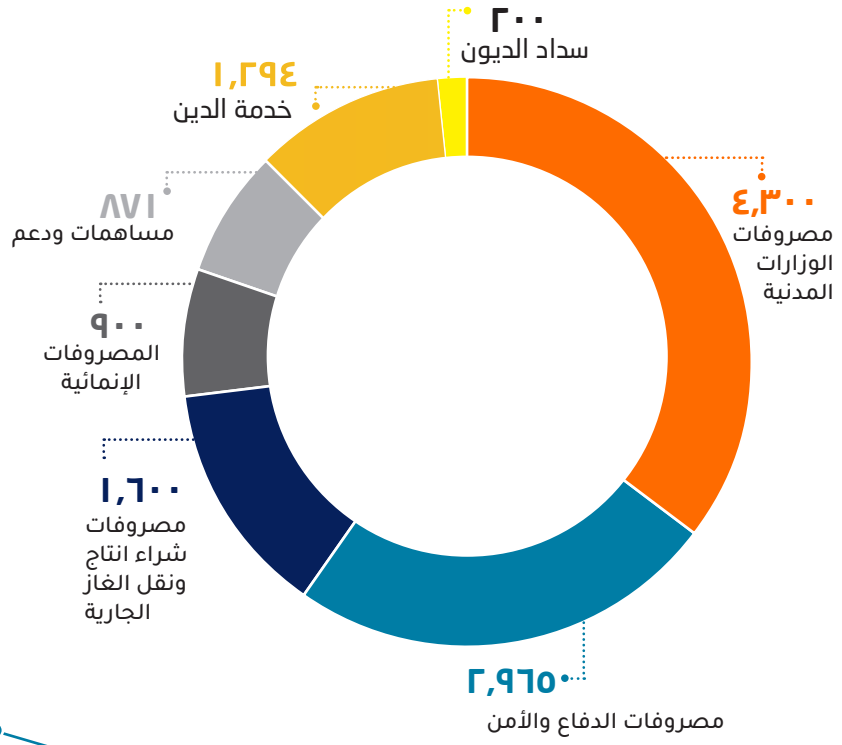

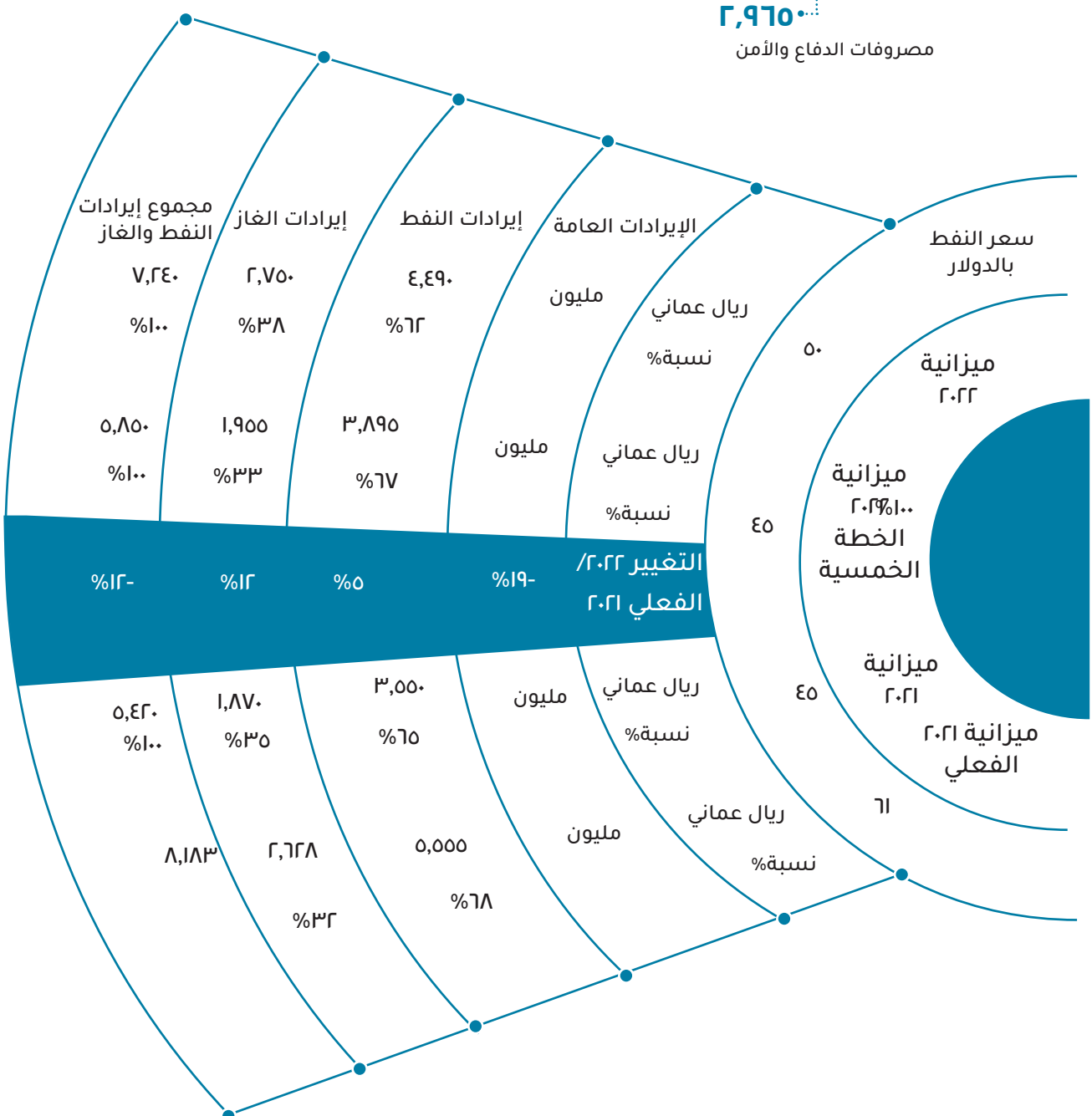

	ميزانية ٢٠٢٢		ميزانية ٢٠٢٢ الخطة الخمسية	الفرق	ميزانية ٢٠٢١		ميزانية ٢٠٢١ الفعلي	
النسبة من اجمالي الإيرادات		%٦٨	%٦٢		%٦٣		%٧٥	
إيرادات الضرائب والرسوم	١,٧٥٩	%٥٣			٣٠٠٠	%٩٣		
إيرادات غير الضرائب والرسوم	١,٣٧٦	%٤١						
إيرادات أخرى	٢٠٥	%٦			٢٢٠	%٧		
مجموع إيرادات غير النفط والغاز	٣,٣٤٠	%١٠٠	٣,٦٤٠	%٢١	٣,٢٢٠	%١٠٠	٢,٧٦١	%١٠٠
النسبة من اجمالي الإيرادات		%٣٢	%٣٨		%٣٧		%٢٥	
اجمالي الإيرادات العامة	١٠,٥٨٠	%١٠٠	٩,٤٩٠	%٣-	٨,٦٤٠		١٠,٩٤٤	

المصدر: الميزانية العامة ٢٠٢٢ - وزارة المالية

سعر النفط (دولار)	٥٠		٤٥		٤٥		٦١	
مصروفات الوزارات المدنية	٤,٣٠٠	%٤٠	%٦		٤,٠٧٥	%٩٣		
إيرادات غير الضرائب والرسوم	١,٣٧٦	%٤١						
إيرادات أخرى	٢٠٥	%٦			٢٢٠	%٧		
مجموع إيرادات غير النفط والغاز	٣,٣٤٠	%١٠٠	٣,٦٤٠	%٢١	٣,٢٢٠	%١٠٠	٢,٧٦١	%١٠٠
النسبة من اجمالي الإيرادات		%٣٢	%٣٨		%٣٧		%٢٥	
اجمالي الإيرادات العامة	١٠,٥٨٠	%١٠٠	٩,٤٩٠	%٣-	٨,٦٤٠		١٠,٩٤٤	

وتتوقع الميزانية أن يصل العجز في عام **٢٠٢٢م** إلى حوالي **١,٥٥** مليار ريال عُماني مقارنة بالعجز الفعلي **١,٢٢٣** مليار ريال عُماني في عام **٢٠٢١م** بينما كان العجز المقدر لعام **٢٠٢١** بنحو **٢,٢٤** مليار ريال عُماني. وسبب انخفاض العجز ارتفاع أسعار النفط واستحداث ضرائب جديدة ورفع رسوم بعض الخدمات ورفع الدعم عن الخدمات.

كما يتوقع أن تحقق الإيرادات النفطية **٤,٤٩** مليار ريال عُماني على أساس سعر البرميل **٥٠** دولار بدلا من سعر **٤٥** دولار حسب الخطة الخمسية العاشرة. وسبب رفع السعر المؤشرات الحالية والتي تشير إلى أسعار عالية خلال عام **٢٠٢٢** أكثر من **٥٠** دولار حيث يعتبر سعر متحفظ. وتقدر ايرادات الغاز بـ **٢,٧٥** مليار ريال عُماني. ولقد تم تعديل احتساب إيرادات الغاز بحيث ارتفعت حسابيا بأكثر من **٨٠٠** مليون ريال عُماني عن النموذج الحسابي السابق.

ومن المعلوم أيضا أنه تم نقل تكاليف الإنتاج الخاصة بالنفط والغاز وكذلك الاستثمارات الخاصة بهما مقابل تخفيض جزء من الإيرادات إلى شركة تنمية طاقة عُمان(EDO) بحيث تكون خارج الميزانية العامة للدولة والإبقاء فقط على تكلفة شراء ونقل الغاز، وكذلك تم تفصيل نوعيات المساهمات والدعم للخدمات الرئيسة.

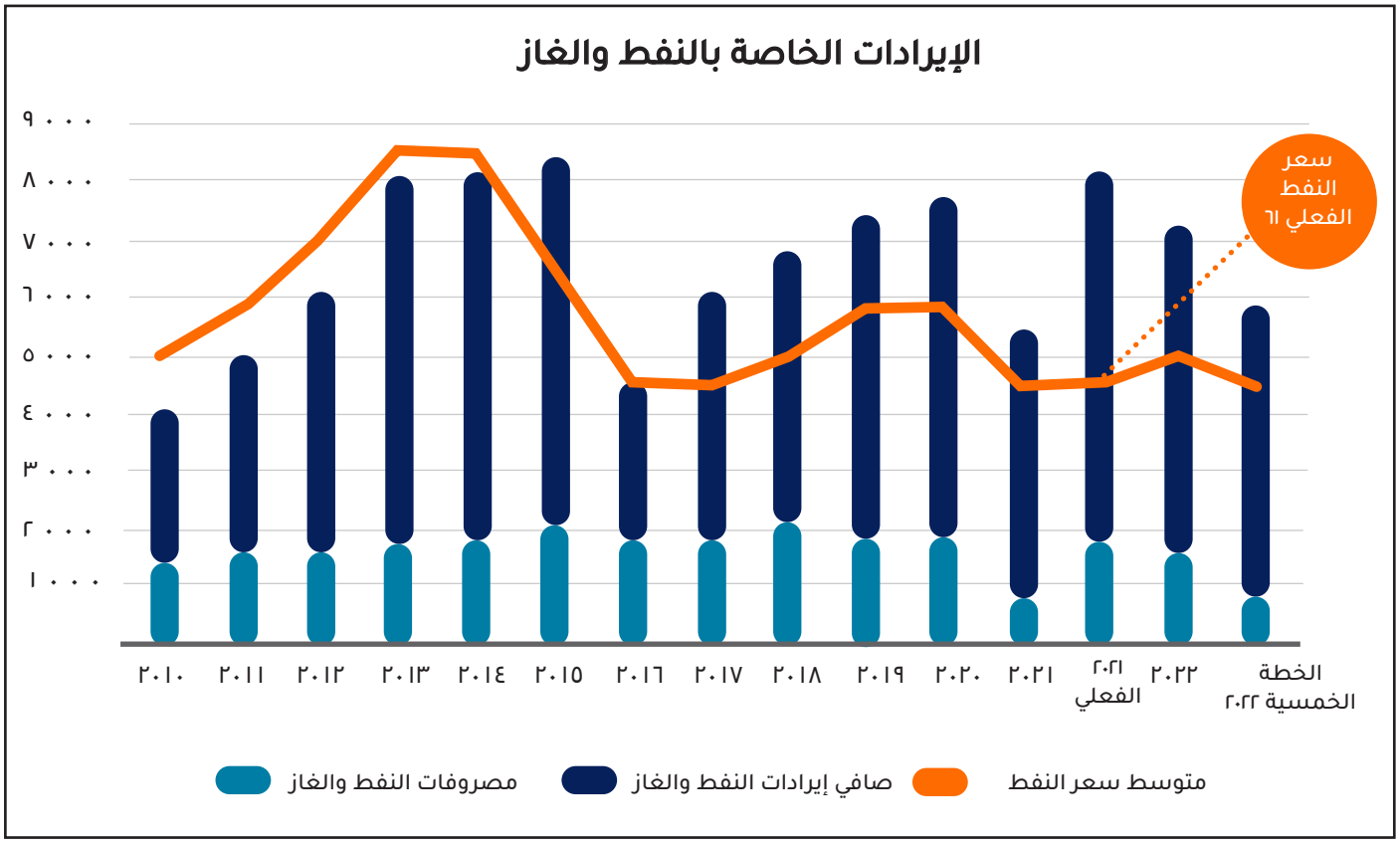

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات - وزارة المالية، تحليل الجمعية

وفي المقابل تستمر الحكومة في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الانفاق الاستثماري المحلي في عام **٢٠٠٢م** ما قيمته **٥** مليار ريال عُماني، بينما قامت في عام **٢٠٢١م** باستثمار حوالي **٥,١** مليار ريال عُماني.

المشاريع الاستثمارية الانمائية

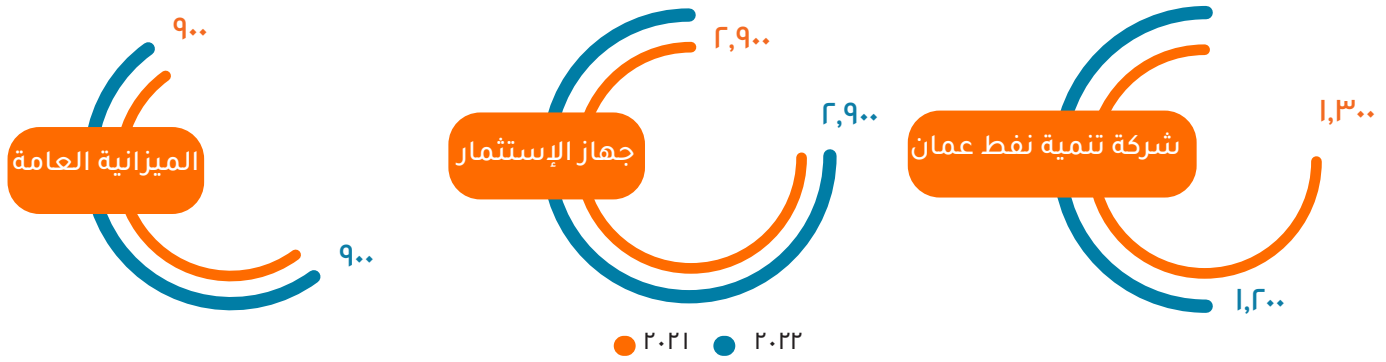

المصدر: الميزانية العامة ٢٠٢١ - وزارة المالية

ولقد تم توزيع الاستثمارات على القطاعات التالية:

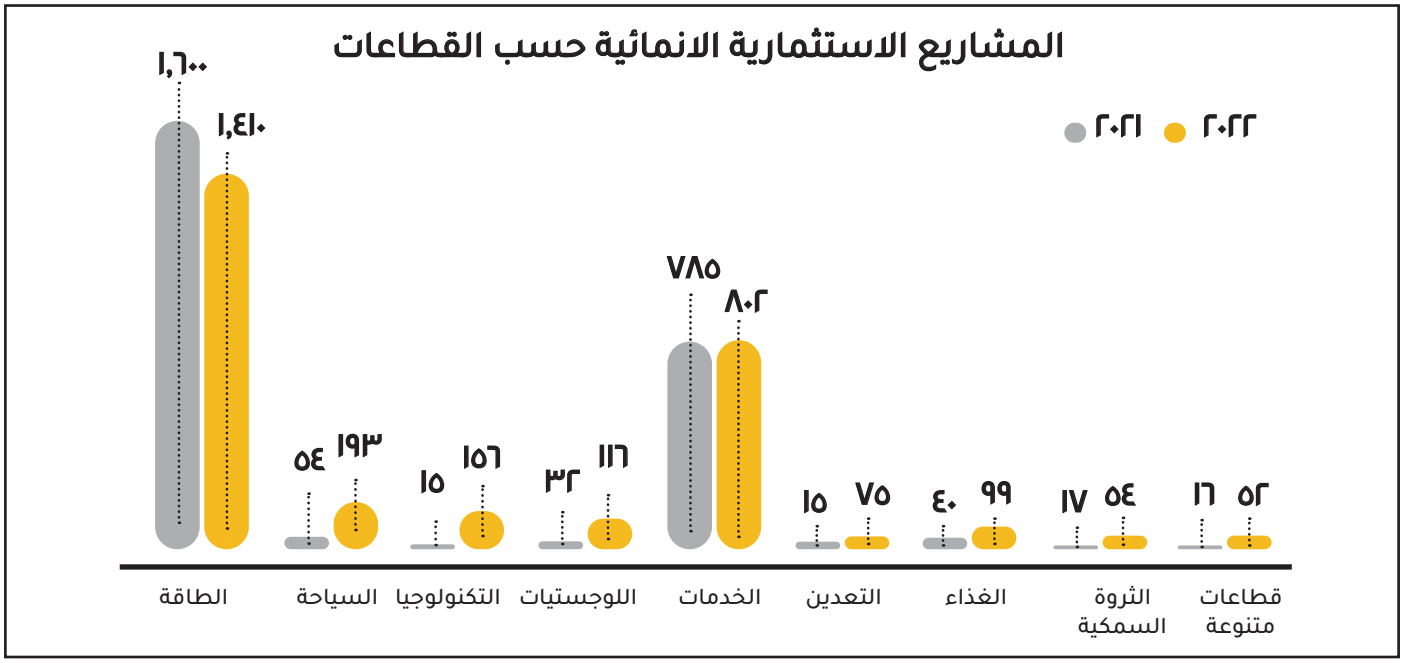

المصدر: الميزانية العامة ٢٠٢١ - وزارة المالية

المصروفات الإنمائية للسلطنة

تشير البيانات أن المصروفات الإنمائية المقدرة خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة **(٢٠١٦-٢٠٢٠)** هي **١٢٠٠** مليون ريال عماني، ولقد كان الآداء الفعلي خلال هذه السنوات قريب من المبلغ المقدر كما يشير له الجدول التالي:

الموازنة الإنمائية(مليون ريال عماني)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
المصروفات الإنمائية المعتمدة	١,٢٠٠	١,٢٠٠	١,٢٠٠	١,٢٠٠	١,٢٠٠	٩٠٠	٩٠٠
المصروفات الإنمائية الفعلية	١,٣٨٤,٠٣	١,٣٣٤,١٠	١,١٩٩,٨٧	١٣٢٤,٨٨	١,٠٧١,٨١	-	-

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات - وزارة المالية - تحليل الجمعية

و منذ
بدء الخطة الخمسية
العاشرة في العام **٢٠٢١م** خفضت المبالغ المخصص للمصروفات
الإنمائية إلى ٩٠٠ مليون ريال عماني فقط، وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط والتبعات
الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩. علما أن المصروفات الإنمائية في الميزانية
العامة للدولة للعام المالي **٢٠٢٢م** لا تتعدى نسبة ٧,٤% من حجم
الانفاق العام البالغ ١٢١٣٠ مليون ريال عماني.

متوسط سعر النفط التقديري والفعلي

يعتبر قطاع النفط والغاز أهم القطاعات في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية، وكذلك المساهمة في تحقيق معدلات النمو الإيجابية والفعلية بمختلف قطاعات الناتج المحلي الإجمالي، والوصول للتوازن المالي بالبلاد، ولقد أثرت تقلبات أسعار النفط العالمية منذ منتصف العام **٢٠١٤م** سلبا على الاقتصاد الوطني. وانعكست تأثيراتها على الخطة الخمسية التاسعة والميزانية العامة للدولة خلال سنوات الخطة، وبالرغم من تجاوز أسعار النفط الفعلية للأسعار المتوقعة إلا إنها لم تصل لسعر التعادل والمقدر في ميزانيات الدولة بمتوسط بين **٧٦** إلى **٨٦** دولار للبرميل خلال سنوات الخطة. ويوضح الشكل التالي متوسط سعر النفط التقديري والفعلي خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة:

سعر النفط والانتاج التقديري والفعلي

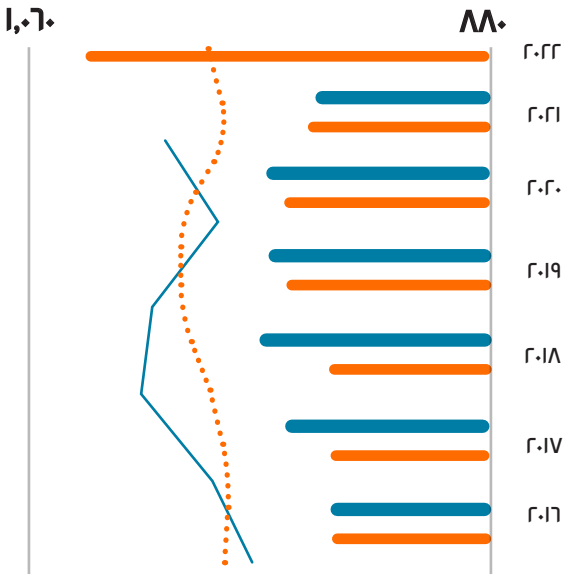

	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
متوسط الإنتاج اليومي للنفط(٠٠٠,) التقديري	١,٠٥٥	٩٦٠	٩٧٠	٩٧٠	٩٥٠	٩٥٠	٩٥٠
متوسط الإنتاج اليومي للنفط(٠٠٠,) الفعلي		٩٥٧	٩٧٤	٩٧٣	٩٨٠	٩٧٠	٩٥٠
متوسط سعر النفط للبرميل دولار التقديري	٥٠	٤٥	٥٨	٥٨	٥٠	٤٥	٤٥
متوسط سعر النفط للبرميل دولار الفعلي		٦١	٤٨	٦٥	٦٨	٥٠	٣٩

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات - وزارة المالية - تحليل الجمعية.

ويوضح الجدول أعلاه ارتفاع أسعار النفط خلال الأعوام منذ عام ٢٠١٦و والتقدير خلال عام ٢٠٢٢م حسب الخطة الخمسية العاشرة والميزانية لعام ٢٠٢٢، واقتراب الأسعار من حاجز الـ ٧٠ دولار للبرميل إلا أن هذا الارتفاع تزامن مع أوضاع جيوسياسية مضطربة وحاد ألقت بثقلها على اقتصاديات المنطقة. وكما أن جائحة كورونا كان لها النصيب الأكبر في التأثير على أسعار النفط في عام ٢٠٢٠م وعام الاستثنائي. ولقد أودت هذه الظروف إلى انخفاض متوسط أسعار النفط الفعلية إلى ٤٨ دولار للبرميل في عام ٢٠٢٠م. ولقد بنيت الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢١م على سعر ٤٥ دولار، وهو سعر في حدود المعقول بالرغم من وصول أسعار النفط لحاجز ٥٠ دولار في بداية عام ٢٠٢١م، إلا أن التقلبات العالمية في السنوات الأخيرة أجبرت الحكومة على التحفظ في الميزانية، لأنها تعتبر خطة مالية متكاملة، تحتوي على بنود مالية لعام كامل، وهذه مدة كافية لحدوث الكثير من المتغيرات والمفاجئات الاقتصادية. إلا أنه وبالرغم من تداعيات جائحة كورونا عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١، إلا أن اسعار النفط ارتفعت عام ٢٠٢١ حيث وصل المتوسط الفعلي ٦١ دولار للبرميل. وبنفس المنهجية المتحفظة، فقد تم رفع سعر النفط من ٤٥ دولار في الخطة الخمسية الى ٥٠ دولار فقط في ميزانية عام ٢٠٢٢.

الإيرادات العامة التقديرية والفعلية

شكلت صادرات النفط والغاز النسبة الأكبر في الميزان التجاري، بلغ متوسطها من الصادرات حوالي ٦٢,٥% خلال الأعوام ٢٠١٦ - ٢٠١٩م علما أن السلطنة خفضت من إنتاجها النفطي عدة مرات خلال الفترة بناء على تعليمات منظمة أوبك مما أثر على الإيرادات العامة للدولة. ويوضح الجدول التالي الإيرادات التقديرية والفعلية كما يلي:

الإيرادات التقديرية والفعلية

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الإيرادات التقديرية	٨,٦٠٠	٨,٧٠٠	٩,٥٠٠	١٠,١٠٠	١٠,٧٠٠	٨,٦٠٠	١٠,٥٨٠
الإيرادات الفعلية	٧,٣٥٠	٨,٥١٤	١٠,٩٥٠	١٠,٥٨٩	٨,٤٦٤	١٠,٩٤٤	
الفرق	١,٢٥٠	١٨٦	١,٤٥٠	٤٩٥	٢,٢٣٦	٢,٣٤٤	
نسبة التغيير %	-١٤,٥%	-٢,١%	١٥,٣%	٤,٨%	-٢٠,٩%	٢٧,٣%	

الإيرادات التقديري والفعلية ونسبة التغيير

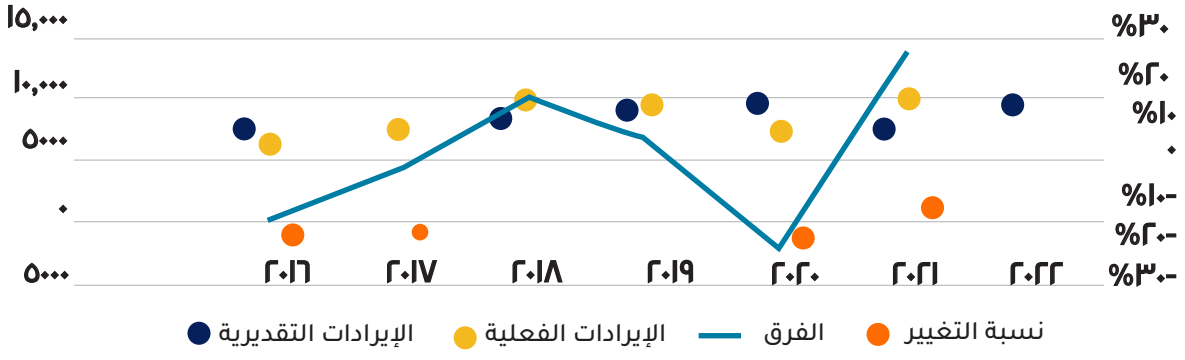

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

ولقد حققت السلطنة نتائج فعلية أعلى من التقديرية في عامي **٢٠١٨م و٢٠١٩م** وذلك لتحسن ملحوظ في متوسط أسعار النفط الفعلية، ولقد كان الاقتصاد الوطني يرتفع بشكل تدريجي جراء جهود حكومية كبيرة في تحسن الأنشطة غير النفطية وتحسين استغلال الموارد النفطية وترشيد الانفاق العام إلا أن اجتياح جائحة فيروس كورونا للعالم نهاية عام **٢٠١٩م** والذي أدى لركود اقتصادي عالمي، أجبر المنظمات الدولية وحكومات الدول لاتخاذ إجراءات احترازية ضربت الاقتصادات العالمية والنامية. ومن بين أبرز هذه الإجراءات كان **إغلاق الحدود وإيقاف المصانع وإلغاء رحلات الطيران** الأكثر تأثيرا على عمليات التبادل التجاري والحركة السياحية بين البلدان. وبالإضافة كانت القرارات الصادرة من المنظمات الإقليمية والعالمية حاسمة خصوصا قرار أوبك **بتخفيض الصادرات النفطية**، حيث أجبرت السلطنة لخفض صادراتها بنحو **٢٠٠ ألف برميل يوميا**. ولا زالت تحديات وآثار جائحة كورونا مستمرة حيث تظهر من فترة الى اخرى تحورات جديدة للجائحة.

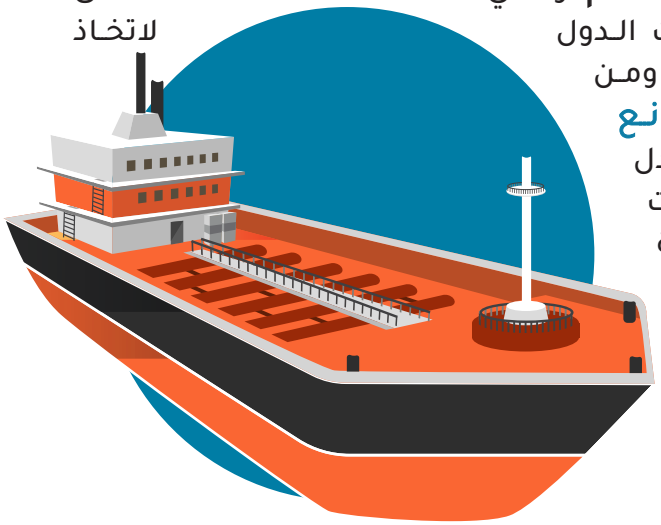

الانفاق العام بالأرقام التقديرية والفعلية

اعتمد الاقتصاد الوطني على الانفاق الحكومي، وبالرغم من الجهود الحكومية واتباعها لسياسات الترشيد إلا إن ميزانيات الخطة الخمسية السابقة زاد الانفاق مما أدى إلى زيادات كبيرة في العجوزات السنوية. وعليه فقد قامت الحكومة باتخاذ إجراءات لتخفيض الإنفاق العام وترشيد الاستهلاك وزيادة وتنويع مصادر الإيرادات العامة مما كل هذه الاجراءات ومع اسعار النفط العالية فقد ساعد كل ذلك في تخفيض العجز السنوي. ولم يتم التمكن من الحفاظ على مستويات مناسبة ومتماشية مع الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي تفاقم خلال سنوات الخطة وأوصل الحكومة إلى عجوزات تراكمية ضخمة تجاوزت **٥٢%** من ميزانيات الدولة خلال سنوات الخطة. ولم تتمكن الحكومة من خفض الاستهلاك الحكومي رغم محاولاتها وذلك بسبب تضخم الهيكل الإداري للدولة. ويوضح الجدول التالي الانفاق العام التقديري والفعلي خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة:

الانفاق العام بالأرقام التقديرية والفعلية

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الانفاق العام التقديري	١١,٩٠٠	١١,٧٠٠	١٢,٥٠٠	١٢,٩٠٠	١٣,٢٠٠	١٠,٨٨٠	١٠,٥٨٠
الإيرادات العام الفعلي	١٢,٦٥	١٢,٢٧٤	١٣,٥٩٩	١٣,٢١١	١٢,٦٦٠	١٢,١٦٧	
الفرق	٧٥٠	٥٧٤	١,٠٩٩	٣١١	٥٤٠	١,٢٨٧	
نسبة التغيير %	%٦,٣	%٤,٩	%٨,٨	%٢,٤	%٤,١-	%١١,٨	

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

الانفاق العام التقديري والفعلي ونسبة التغيير

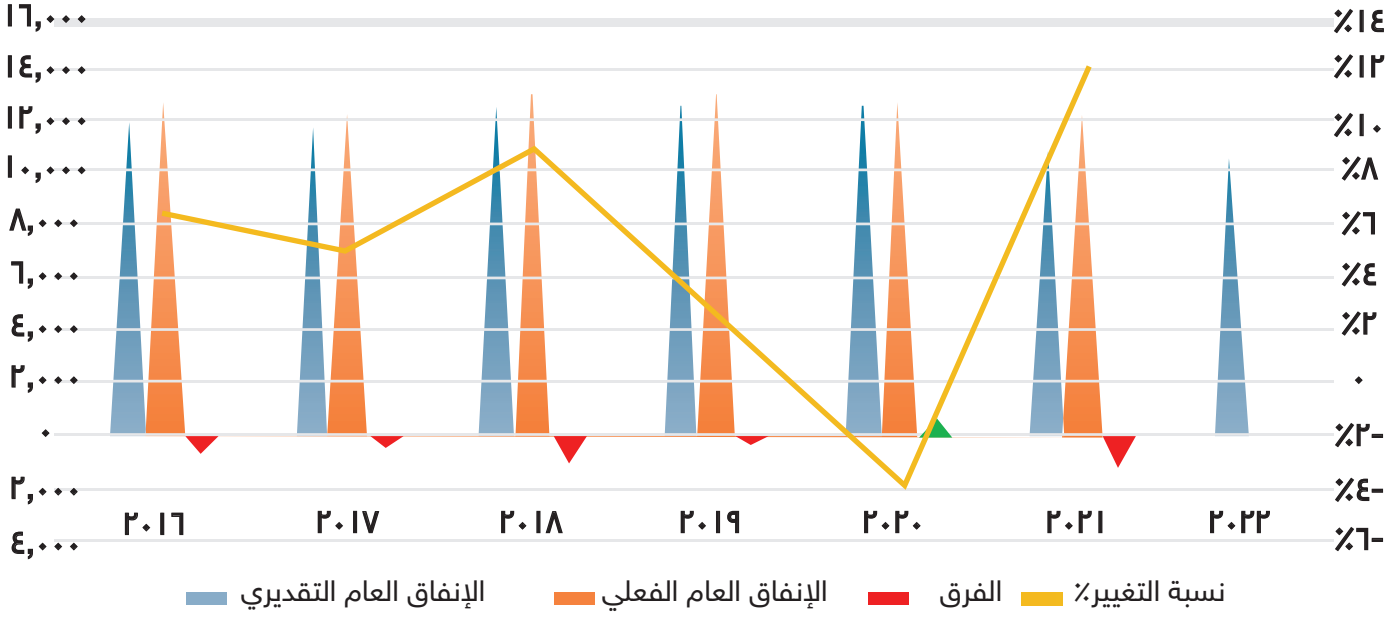

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

عند تحليل الرسم البياني أعلاه، يتضح أن الانفاق الفعلي تجاوز التقديري في جميع سنوات الخطة باستثناء عام ٢٠٢٠م الاستثنائي. علما أن أعلى نسبة تغير بين الانفاق الفعلي والتقديري كانت في عام **٢٠١٨م**، حيث زاد الانفاق الفعلي عن الانفاق المقدر بحوالي **١,٠٩٩ مليون ريال عماني**. فمع وجود هذه الفوارق الضخمة بين الأرقام الفعلية والتقديرات،

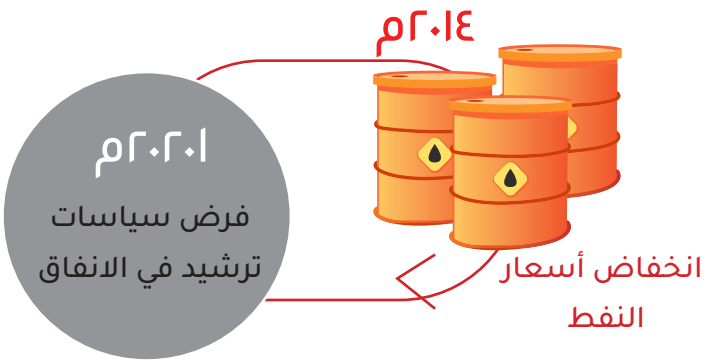

وجدت السلطنة موقفها الاقتصادي في حاجة ماسة لمراجعة كافة سياسات وآليات إدارة المالية العامة، والتي لابد مواكبتها مع أحدث الممارسات من حيث: بناء التقديرات والمنهجيات والتحكم بالمصروفات ومراقبة الاستثمارات، فلا يعقل ألا تنعكس سياسات الترشيد على المحصلة النهائية للإنفاق العام.

ومع تولي صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد مقاليد الحكم في عام **٢٠٢٠م**، صب جهوده الحثيثة في تغيير واقع الاقتصاد الوطني، واتخذ عدة خطوات لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، وذلك من خلال إصدار مراسيم سلطانية أعادت تشكيل الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية. كما قام ببعض التغييرات الجذرية في السياسات المالية والإدارية للبلاد مع الحرص على عدم المساس بحياة المواطن الكريمة. وعلاوة على ذلك، إلا أنه وللمرة الأولى في الخطة الخمسية التاسعة قل الانفاق الفعلي عن الانفاق المقدر بواقع **٥٤٠** مليون ريال عماني، وقد يغزى ذلك أيضا لتوقف الوحدات الحكومية عن العمل جراء جائحة كورونا. ولقد قدرت الحكومة الأثر المالي الناتج من الإصلاحات المالية والاقتصادية بنحو **١,٨** مليار ريال عماني في عام **٢٠٢٠م**، ومع الاستمرار في هذه الاصلاحات بداية عام **٢٠٢١م**،

تتوقع الحكومة أن وصل الأثر المالي لعام **٢٠٢١** حوالي **١,٢٢٣** مليار ريال عُماني بدلا من العجز التقديري **٢,٢٤** مليار ريال عُماني، بينما من المتوقع انخفاض العجز المالي إلى حوالي **١,٥٥** مليار ريال عُماني في عام **٢٠٢٢**.

العجز السنوي بالأرقام التقديرية والفعلية

إن الممارسات المالية السابقة أدت إلى تفاقم الفارق بين الميزانيات المقدرة والميزانيات الفعلية للجهات الحكومية، مما رفع العجز المالي التراكمي وبالتالي تضخمت المديونية بسبب تمويل بنود ليس لها علاقة بالإنتاجية أو تعزيز برامج التنويع والتنمية، ولا يكاد يكون لها أثر ملموس على المستوى الاقتصادي، وذلك أدى الى عدم الاستفادة المثلى من الإيرادات العام، أو تدويرها في قطاعات واعدة تزيد من النمو الاقتصادي أو تستعمل لتخفيض الدين العام. ولم تمتلك الحكومة خيارات كثيرة، فلجأت الحكومة لخيارات محدودة لتمويل العجز من خلال:

- الاستقراض الخارجي
- الاستقراض الداخلي
- السحب من الصندوق الاحتياطي للدولة (حاليا جهاز الاستثمار العماني)
- عدم تحويل ١٠% من عائدات الإنتاج البترولي اليومي إلى الصندوق الاحتياطي للدولة
- التوقف عن سداد نسبة المساهمة الحكومية من نسبة الاستقطاعات التأمينية للصناديق التقاعدية

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
العجز الفعلي التراكمي	٥,٣٠٠	٣,٧٦٠	٢,٦٥٠	٢,٦٢٣	٤,١٩٦	١,٢٢٣	١,٥٥٠
السداد الفعلي	٦١٣	١,٥٤١	١,٣٥١	٣٢٨	١٥٠	١٥٠	٢٠٠

العجز الفعلي والتقديري

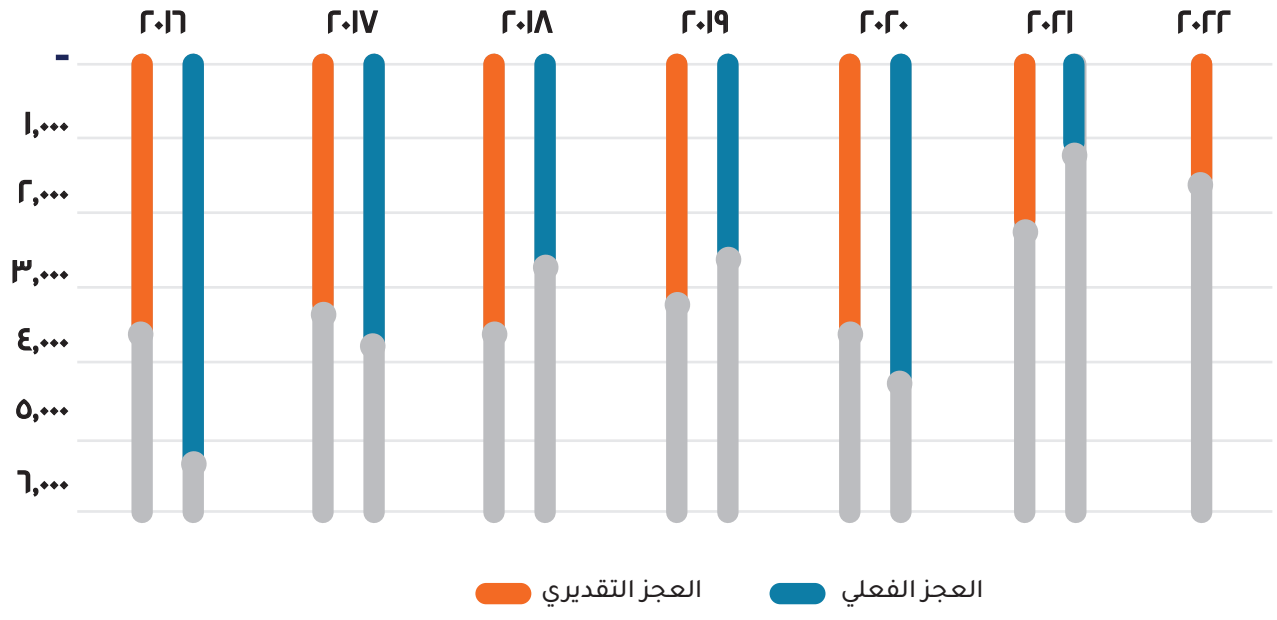

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

ويوضح الشكل أعلاه، بلوغ العجز لمستويات قياسية خلال الخطة الخمسية التاسعة، ولكن الحكومة تمكنت من التحكم بالعجز وخفضه من **٥,٣٠٠** مليون ريال عماني في عام **٢٠١٦م** إلى **١,٢٢٣** مليون ريال عماني في عام **٢٠٢١م** وخلق مستوى تنازلي للعجز.

قوانين وقرارات خلال عام 2021

جائحة فيروس كورونا لا زالت تؤثر على اقتصاديات العالم، وسنة ٢٠٢١ أيضا عانت من آثار جائحة كورونا إلا أنه مع انتشار اللقاح وتوفرها لعدد أكبر، فإن الاقتصاد بدأ مشوار التعافي، كما أن ارتفاع أسعار النفط غير المتوقعة ساعدت على تحسن الإيرادات والوضع المالي للسلطنة. ورغم ذلك فقط قامت الحكومة بتطبيق كثير من التغييرات في الأمور المالية ومن أهمها ما يلي:

- صدور اللائحة التنفيذية للشركات التجارية، وكذلك صدور اللائحة التنفيذية لشركات المساهمة العامة
- بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من شهر ابريل ٢٠٢١ بنسبة ٥%
- لدعم المؤسسات التجارية والصناعية والتخفيف عنها اثناء الجائحة، قامت الحكومة بالإعلان عن عدد من الحوافز المالية فيما يخص بالضرائب وتخفيضها أو تأخير دفعها، وتخفيض بعض الرسوم وتخفيض رسوم ايجار الأراضي
- رفع قيمة بعض الرسوم الخاصة بتراخيص جلب العمالة غير العمانية

وفيما يلي بيان بالتصنيف الائتماني للسلطنة خلال السنوات الماضية:

البيان	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
موديز	Ba3	Ba3	Ba1	Baa3	Baa2	Baa1	A1	A1
النظرة المستقبلية	مستقر	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	مستقر	سلبي	سلبي
استندارد وبورز	+B	+B	BB	BB	BB	-BBB	+BBB	A
النظرة المستقبلية	ايجابي	مستقر	سلبي	-	مستقر	سلبي	سلبي	سلبي
فيتش	-BB	-BB	+BB	+BB	-BBB	-	-	-
النظرة المستقبلية	مستقر	سلبي		مستقر	سلبي			

ويظهر تحسن في النظرة المستقبلية رغم استقرار التصنيف الائتماني، وذلك للعوامل التالية:

-تطبيق قرارات وإجراءات التوازن المالي وإعادة هيكلية الأجهزة الحكومية والشركات الحكومية تحت مظلة جهاز الاستثمار.

-ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات.

-ارتفاع الإيرادات غير النفطية من خلال الضرائب والرسوم الجديدة.

-رفع الدعم عن كثير من الخدمات.

ملخص الجلسة النقاشية حول ميزانية الدولة العامة للسنة المالية 2021م

عقدت الجمعية الاقتصادية العمانية جلسة نقاشية حول الميزانية المالية العامة للدولة لعام ٢٠٢٢ بحضور عدد من أعضاء الجمعية وذلك بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٢٢م. وفيما يلي أهم محاور النقاش:

١. تعامل الحكومة مع الدين العام:

- تقوم الحكومة بتسديد القروض عن طريق طرح السندات المالية لسد العجز السنوي، وينطبق التعامل بالسندات مع أغلب القروض سواء محلية أو دولية.
- كما تحاول الحكومة بالتفاوض وأخذ قروض جديدة بفوائد أقل لدفع قروض قديمة بفوائد أعلى.
- ولقد تجاوزت قيمة خدمة الدين العام (الفوائد) المليار ريال عُماني حيث وصلت لحوالي ١,٣ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٢، وهذا لا يشمل مستحقات الجهات الحكومية المدنية الأخرى.
- وحوالي ٨٠% من القروض هي على شكل سندات حكومية تصدرها البنك المركزي.
- ولا يعتبر الدين مشكلة إذا كان موجه في استثمارات مجدية وذات عائد اقتصادي.

٢. كيف ستتعامل الحكومة في حالة وجود فائض في عام ٢٠٢٢:

- حسب التصريحات، فإن الحكومة تخطط لدفع الدين العام وتخفيض الدين العام كأولوية من خلال الفائض المالي من الإيرادات.
- إلا أنه على الحكومة عدم تجاهل التطوير الاقتصادي لتسديد الدين العام بل يجب أن يكون هنالك توازن بين تسديد الديون وتنمية الاقتصاد.
- كما يجب على الحكومة وضع أولويتها في تطوير سوق العمل وسوق المال وجلب وتشجيع الاستثمار في التقانة الحديثة.
- كما يجب رفع مخصصات بنك التنمية العماني إلى مليار ريال عماني لدفع عملية التنمية الشاملة، وهذا ممكن تحقيقه من خلال الاستغلال الأمثل للفائض المالي.
- وخلال النقاش رأى البعض بان الدين ليس مشكلة والاولية هي ضخ الفائض في برامج وادوات التحفيز الاقتصادي.

سعر النفط المحقق لنقطة التعادل:

- مع فرضية الايرادات غير النفطية سوف تحقق كما هو مقدر لها بالميزانية وكمية النفط ستبقى عند حوالي مليون برميل يوميا، وأيضا الانفاق يبقى كما هو مقدر له، فإن معدل سعر النفط السنوي المطلوب للوصول الى العجز الصفري بالموازنة هو حوالي ٦٧ دولار للبرميل.
- اذا استمر سعر النفط على الأسعار الحالية والتي تقارب ١٠٠ دولار للبرميل ، فإنه من المتوقع تحقيق فائض سنوي يتعدى ٢٠٠٠ مليون ريال عماني.

إيرادات الغاز:

قامت الحكومة بإعادة طريقة تسجيل إيرادات ومصروفات الغاز في الميزانية بحيث ظهرت أعلى بحوالي مليار ريال عُماني، وهي معادلة حسابية بحتة.

. هل حقق التوازن المالي النجاح:

لم يحقق التوازن المالي النجاح المأمول منه في الاقتصاد المحلي خصوصا العائدات من الضرائب وذلك راجع لضعف القوة الشرائية المتزامن مع مشاكل كورونا. ولقد غطت أسعار البترول المرتفعة مؤخرا على فشل خطة التوازن المالي.

٥٠ دولار

حددته السلطنة متوسطا كسعرا لبرميل النفط

في ميزانية عام ٢٠٢٢:

وبنيت جميع الافتراضات عليه. الميزانية لا تظهر صافي الإيرادات النفطية في الواقع صافي الإيرادات أقل بكثير بعد احتساب المصروفات الرأسمالية والتشغيلية للشركات البترولية.

مقارنة الموازنة مع الخطة الخمسية:

- تبدو أرقام الخطة الخمسية بأنها غير متناسقة مع الأرقام الفعلية لموازنات الدولة السنوية، كما توجد تأخير في كثير من المشاريع الحكومية مع إشكاليات في دفع المستحقات.
-بالرغم من الجوانب السلبية لخطة التوازن المالي إلا أنه لا يمكن إنكار أن التوازن المالي خلق تقبل أكبر لرؤية السلطنة عند المجتمع الدولي.
-الانحرافات بين الموازنات والخط الخمسية بدأت منذ عام ٢٠٠٧ ولكن المشكلة أصبحت أكثر وضوحا عند انخفاض أسعار البترول عام ٢٠١٤م.
-ولقد تم ربط خطط السلطنة بمؤشرات دولية لا تناسب السلطنة وغير قابلة للتحقيق.

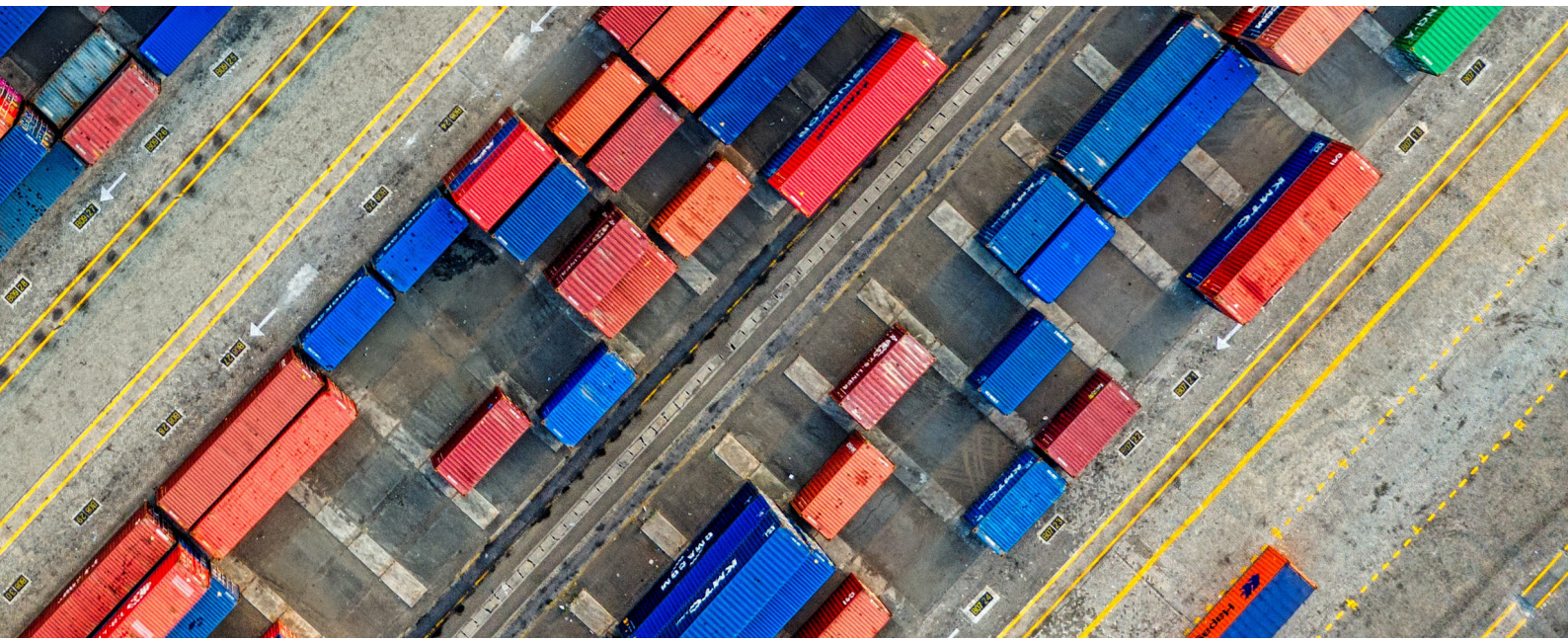

تخفيض مخصصات المشاريع التنموية:

تم تخفيض مخصصات المشاريع التنموية بشكل كبير في آخر سنتين إلى ٩٠٠ مليون ريال عماني، منها ٨٠٠ مليون فواتير لمشاريع قديمة و ١٠٠ مليون فقط لمشاريع جديدة. ولقد تم ذكر مبالغ استثمارات جهاز الاستثمار العُماني وشركة تنمية نفط عُمان. كما أن كثير من المناقصات والمزايدات الاستثمارية، وكذلك الفرص الاستثمارية التي طرحتها وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لم تلق الاهتمام المطلوب من المستثمرين بسبب المخاطر وعدم والوضوح في البيئة الاستثمارية.

القوة الشرائية بالسلطنة:

-لا يوجد نمو حقيقي في السوق المحلي ولقد أصبح مؤخرا سوق سلبي.
-كما أن النوعية الطبقية للسكان في السلطنة لا تساعد في تنمية القوة الشرائية بالسلطنة.
-عليه يجب التساهل في قوانين الهجرة، والتساهل في إعطاء جنسية للتجار الأجانب في السلطنة.
-السوق العماني سوق صغير ومغلق وكان التساؤل عن أهمية انفتاح أكبر لزيادة الأعمال والاستثمارات وتسهيل الاعمال التجارية ودعم المصانع والتصدير.

. الشركات الصناعية:

لا زالت الشركات الصناعية تواجه الكثير من الصعوبات مقارنة بأقرانها من الشركات الصناعية في دول الجوار وذلك بسبب ضعف الأسس والثوابت الصناعية، كما أن الرسوم البيئية والحكومية والإجراءات المعقدة أضعفت وأرهقت الشركات الصناعية بالسلطنة.

II. القطاع اللوجستي:

معروف أن السلطنة تتمتع بموقع جغرافي مميز وبموانئ جديدة وبمرافق ومعدات وأداء عالمي، ولكن هذا لا يكفي لتطوير اللوجستيات بالسلطنة حيث أن ضعف السوق المحلي بالسلطنة ينعكس على الموانئ. وعلى السلطنة تطوير أسواق الجملة وتشجيع ودعم التصدير والاستثمار في المناطق الصناعية والحرة. وكذلك يجب على السلطنة البحث عن شراكات صناعية جديدة مع شركات هندية وصينية والاستفادة من الاتفاقيات المشتركة والتي تدعم الميزة التنافسية للسلطنة مثل اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك ربط موانئ ومطارات السلطنة بدول شرق افريقيا والهند وغيرها.

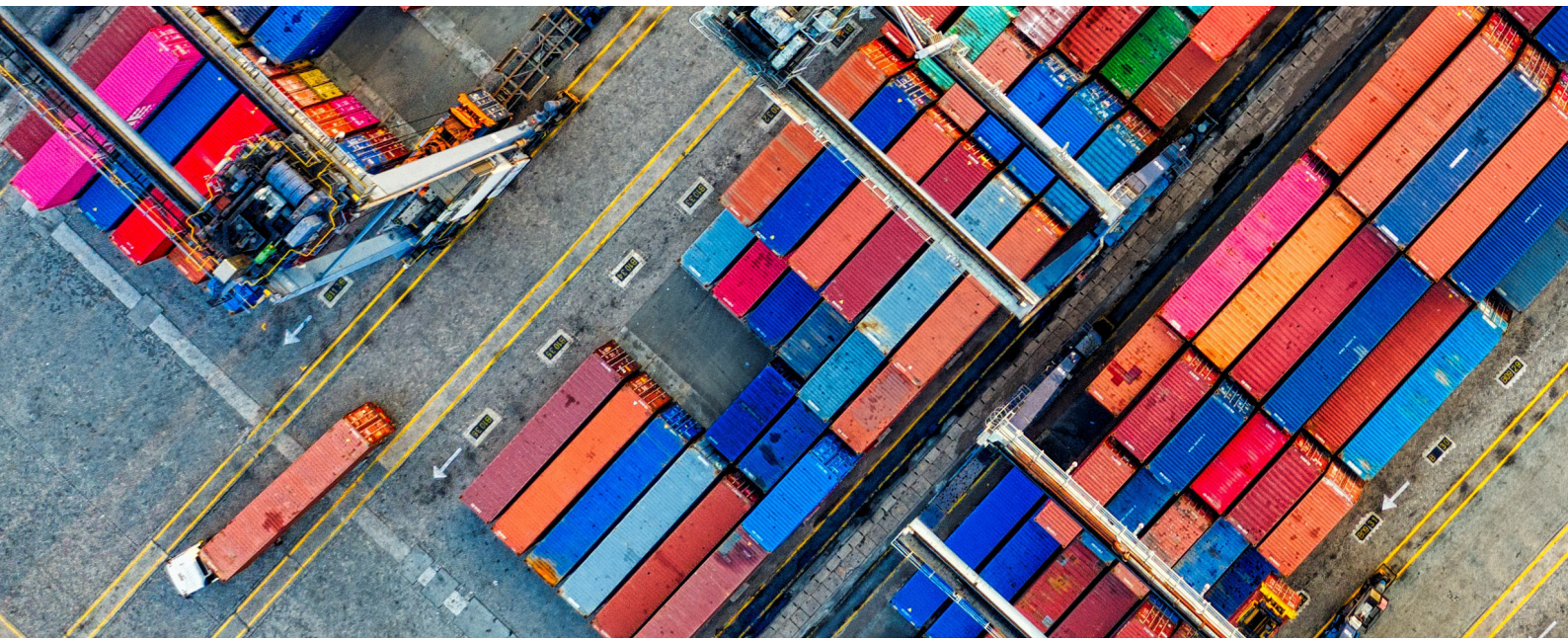

قضية الباحثين عن عمل والتطوير المؤسسي:

تعتبر قضية الباحثين عن عمل من أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتي تحتاج الى زيادة الجهود في حلها. وهذه بعض النقاط التي تمت مناقشتها:

- أهمية سرعة تنمية المحافظات بمشاريع ومؤسسات تساعد على خلق وظائف مما يساعد في تقليل الباحثين عن عمل في تلك المناطق وتقلل الهجرة إلى المدن الكبيرة.
- محاولة حل إشكالية هيكلية الباحثين عن عمل بين الذكور والإناث حيث النسبة واحد للذكور مقابل خمسة من الإناث. وهذا يشير إلى أهمية خلق فرص عمل مناسبة للإناث وفي مناطق السكن القريبة منها للاستفادة من هذه الطاقات.
- يجب عمل تغيير فكري ليس فقط للشباب والشابات، بل حتى للمجتمع لتغيير الفكر حول طبيعة الأعمال في السلطنة وتقبلها لدى المواطنين، وأن ينافس الوافد على الأعمال والتميز والإنتاجية.
- توفير برامج وتشجيع الشباب على العمل الحر وتأسيس مشاريع تجارية خاصة مع وجود التجارة الالكتروني.
- يجب على السلطنة الخروج من منهجية التعليم الحالية إلى منهجية تعليم أكثر تخصصية من خلال تأسيس مراكز تدريب تخصصية في مجالات دقيقة وحديثة متعلقة بالتقانة وبالمهارات المستقبلية.
- نحتاج تنمية موارد بشرية جدية ولمنظومة علمية متناسقة معها.
- يوجد خلل كبير في سرعة التطوير المؤسسي حيث نشاهد تطور سريع وكبير في كفاءات الكوادر الوطنية بينما نجد بطء في تطور المؤسسات مما سبب في عدم استيعاب قدرات الطاقات البشرية بطريقة أفضل.
- العائد من البحث العلمي يختلف من دولة لأخرى ولكل دولة خصوصيتها، إلا أنه ضعيف جدا رغم أهمية البحث والابتكار العلمي للتنمية الشاملة.
- لا يوجد لدينا نظام إحصائي متكامل مما أدى لتشوه البيانات الإحصائية المنشورة وعدم دقتها.
- الاقتصاد مبني على مدى مهارة العمالة.
- ونحن في عصر الثورة الصناعية الرابعة، إلا أن خدمات الاتصالات والقوانين المرتبطة بها والحكومة الالكترونية لا زالت متأخرة وضعيفة لمواكبة العالم.
- تسيطر العمالة الأجنبية على أغلب سلاسل التوريد بالسلطنة، مما أدى إلى تحكمهم في كثير من جوانب الاقتصاد الوطنية.
- هناك خلل اداري نتج عنه شئين: احباط المتعلمين والمتخصصين وربما يؤدي الى الهجرة خارج البلد واللامبالاة للأفراد الغير متعلمين.

الخاتمة:

إن الأوضاع المالية والاقتصادية لأي بلد تكون نتيجة ظروف سياسة وأنظمة الداخلية وكذلك نتيجة لظروف خارجية إقليمية وعالمية يتطلب التكيف معها لتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي. ولقد تمكنت السلطنة من الوقوف على التحديات التي فرضتها أسعار النفط المنخفضة (لم تصل لنقطة توازن الميزانية العامة للدولة) وجائحة كوفيد-١٩. وبالرغم من التحديات إستطاعت السلطنة من تخفيض العجز السنوي في عام ٢٠٢١م، لعدة أسباب منها السياسات المالية التي لجأت لها السلطنة وكذلك ارتفاع متوسط أسعار النفط. وتسعى الحكومة خلال السنة الثانية من الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٢١ - ٢٠٢٥م، للإستمرار في تخفيض العجز السنوي، وتحقيق فائض لأول مرة منذ أعوام في ميزانية الدولة. ويبقى هدف تحقيق فائض بميزانية الدولة رهين إستمرار إرتفاع متوسط أسعار النفط خلال السنة كون أن جميع النشاطات بالسلطنة معتمدة إعتمادا جليا على الإيرادات النفطية. وكما أن يجب الإشارة إلى وجود عوامل أخرى قد تؤثر على أسعار النفط مثل التصعيدات السياسية وكذلك إرتفاع مستويات التضخم العالمية. وفي حالة تحقيق فائض بالميزانية لعام ٢٠٢٢م، لا يجب على السلطنة التركيز في تسديد المديونية فقط، إنما هنالك جوانب إقتصادية وإجتماعية يجب ضمان استمرار تنميتها بخطط تنفيذية واضحة للجميع. وفي الختام إن التفوق والتطور المستمر لأي دولة لايخلو من ثغرات وأزمات، يجعلها تعمل على إصلاحات والنهوض من جديد بحثا عن أنجع السبل لمواجهتا وتخطيها. وبمشيئة الله ستتمكن السلطنة أن تكون أحد تلك الاقتصادات العالمية الناجحة خلال الفترة القادمة لما تتمتع به من مقومات الاستقرار السياسي والموارد الطبيعية والخطط التنموية التي تؤهلها لإحداث نقلة اقتصادية نوعية ومتميزة، ولقد ركزت الجمعية من خلال هذا التقرير لإبراز وتحليل أهم ما جاء في ميزانية الدولة للعام المالي ٢٠٢٢م.

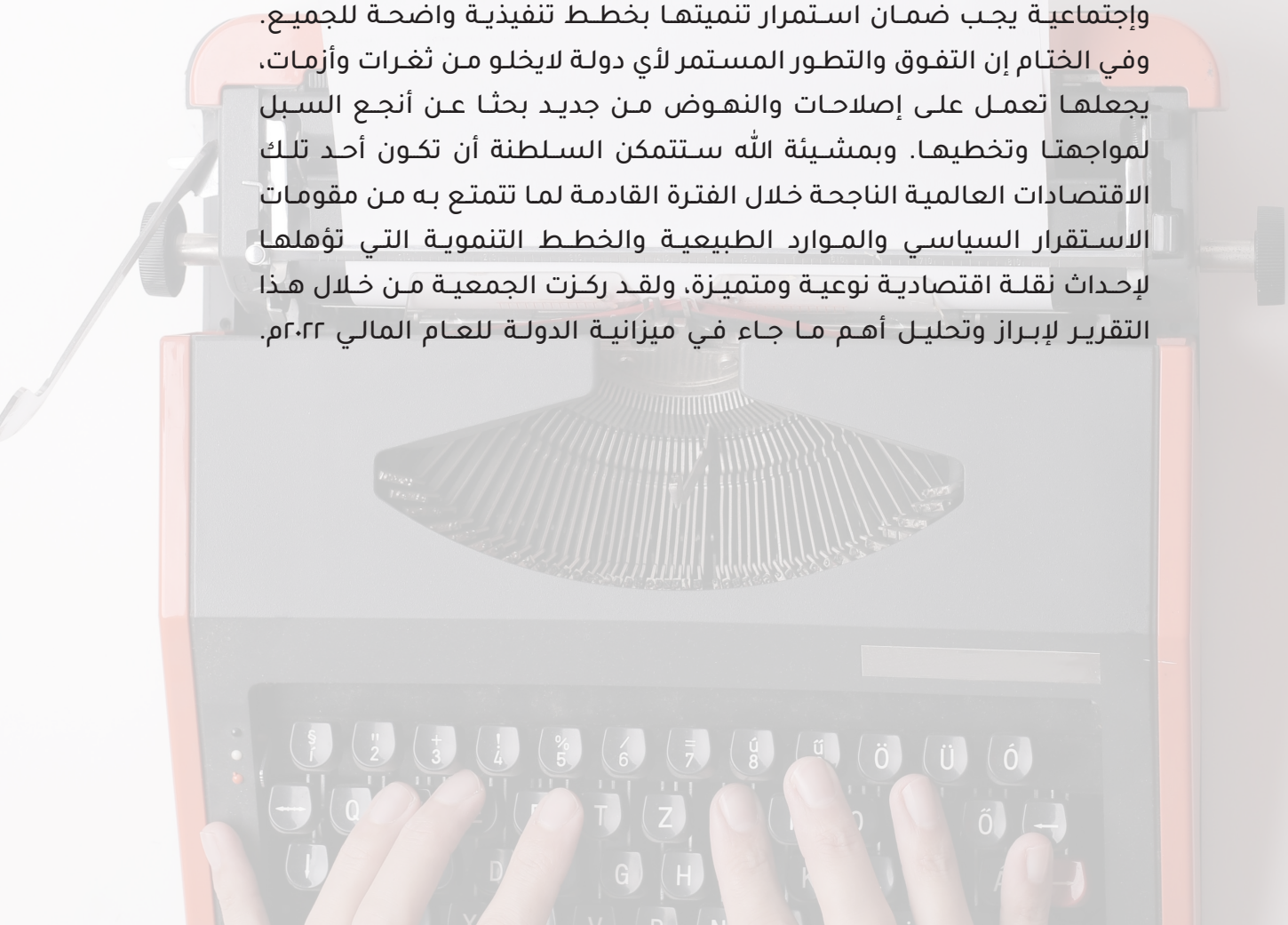

المراجع

١. الحسابات الختامية لسلطنة عُمان - وزارة المالية

٢. الميزانيات العامة لسلطنة عُمان - وزارة المالية

٣. بيانات صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠م.

٤. تقرير رؤية عُمان ٢٠٤٠

٥. خطة التوازن المالي متوسطة المدى (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤) - وزارة المالية

٦. كتاب الاحصاء السنوي.

٧. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

٨. تقارير مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية.

ONE PENNY
ELIZABETH II D·G·REG·FD·2011
ELIZABETH·II·D·G·REG·FD·2011